

Distr.: General
16 July 2020
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 12 تموز/يوليه 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

أتشرف بأن أشير إلى قرار مجلس الأمن 2530 (2020)، فيما يتعلق بالبند المعنون "الحالة في الشرق الأوسط"، والمتخذ في 11 تموز/يوليه 2020. لقد اتخذ القرار 2531 (2020)، وفقا لإجراء التصويت المبين في رسالة رئيس مجلس الأمن المؤرخة 27 آذار/مارس 2020 (S/2020/253)، وهو إجراء تم الاتفاق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية التي تسببت فيها جائحة فيروس كورونا.

وعلا بذلك الإجراء، أرفق طيه نسخا من الوثائق ذات الصلة:

رسالتي المؤرخة 11 تموز/يوليه 2020 الموجهة إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن (انظر المرفق 1)، التي أ طرح للتصويت فيها مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2020/684 (انظر ضمیمة المرفق 1)؛

والرسائل الواردة ردا من أعضاء مجلس الأمن، والتي تبين مواقفهم الوطنية بشأن مشروع القرار (انظر المرفقات من 2 إلى 16)؛

والبيانات التي قدمها أعضاء مجلس الأمن في وقت لاحق لتعليل تصويتهم (انظر المرفقات من 17 إلى 26).

وستصدر هذه الرسالة ومرفقاتها بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) كريستوف هويسغن
رئيس مجلس الأمن



المرفق 1

رسالة مؤرخة 11 تموز/يوليه 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

وفقاً للإجراء الذي اتفق عليه أعضاء مجلس الأمن في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة فيروس كورونا، وعلى النحو المبين في الرسالة المؤرخة 27 آذار/مارس 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى جميع أعضاء المجلس (S/2020/253)، أود أن أوجه انتباهكم إلى ما يلي:

نظر أعضاء المجلس في مشروع قرار قدمته ألمانيا وبلجيكا فيما يتعلق ببند جدول الأعمال "الحالة في الشرق الأوسط". وقد وُضع مشروع القرار هذا، الوارد في الوثيقة S/2020/684، باللون الأزرق (انظر ضميمة المرفق الأول).

وعلى أساس فهم أعضاء المجلس، وبصفتي رئيس المجلس، أطرح مشروع القرار المذكور أعلاه للتصويت بموجب هذه الرسالة. وستبدأ فترة التصويت غير القابلة للتمديد ومدتها ثلاث ساعات على مشروع القرار هذا الساعة 14/00 يوم السبت، 11 تموز/يوليه 2020 وتنتهي الساعة 17/00 يوم السبت، 11 تموز/يوليه 2020.

ويرجى تقديم تصويتكم (مؤيدين أو معارضين أو ممتنعين عن التصويت) على مشروع القرار هذا وتعليقكم المحتمل للتصويت بتوجيه رسالة إلى مدير شعبة شؤون مجلس الأمن في الأمانة العامة (egian@un.org)، موقعة من الممثل الدائم أو القائم بالأعمال بالنيابة في غضون فترة التصويت غير القابلة للتمديد المبينة أعلاه ومدتها ثلاث ساعات.

وأعتزم تعميم رسالة تتضمن نتائج التصويت في غضون ثلاث ساعات من انتهاء فترة التصويت البالغة ثلاث ساعات. وأعتزم أيضاً عقد جلسة عن طريق التداول الفيديو لمجلس الأمن لإعلان نتيجة التصويت بعد فترة وجيزة من انتهاء فترة التصويت، يوم السبت، 11 تموز/يوليه 2020، الساعة 17/30.

(توقيع) كريستوف هويسغن

رئيس مجلس الأمن

S/2020/684

الأمم المتحدة

Provisional
10 July 2020
Arabic
Original: English



ألمانيا وبلجيكا: مشروع قرار

إن مجلس الأمن،

إنه يشير إلى قراراته 2042 (2012) و 2043 (2012) و 2118 (2013) و 2139 (2014) و 2165 (2014) و 2175 (2014) و 2191 (2014) و 2209 (2015) و 2235 (2015) و 2254 (2015) و 2258 (2015) و 2268 (2016) و 2286 (2016) و 2332 (2016) و 2336 (2016) و 2393 (2017) و 2401 (2018) و 2449 (2018) و 2504 (2020)، وإلى بياناته الرئاسية المؤرخة 3 آب/أغسطس 2011 (S/PRST/2011/16) و 21 آذار/مارس 2012 (S/PRST/2012/6) و 5 نيسان/أبريل 2012 (S/PRST/2012/10) و 2 تشرين الأول/أكتوبر 2013 (S/PRST/2013/15) و 24 نيسان/أبريل 2015 (S/PRST/2015/10) و 17 آب/أغسطس 2015 (S/PRST/2015/15)، و 8 تشرين الأول/أكتوبر 2019 (S/PRST/2019/12)،

وإنه يؤكد من جديد التزامه القوي بسيادة سوريا واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها، وبمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه،

وإنه يرى أن الوضع الإنساني المروع في سوريا لا يزال يشكل خطراً يهدد السلام والأمن في المنطقة،

وإنه يؤكد أن الدول الأعضاء ملزمة، بموجب المادة 25 من ميثاق الأمم المتحدة، بقبول قرارات المجلس وتنفيذها،

1 - **يطالب** بالتنفيذ الكامل والفوري لجميع أحكام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة كلها، بما في ذلك القرارات 2139 (2014) و 2165 (2014) و 2191 (2014) و 2258 (2015) و 2332 (2016) و 2393 (2017) و 2401 (2018) و 2449 (2018) و 2504 (2020)؛

2 - **يقرر** تجديد الإجراءات التي أقرها في الفقرتين 2 و 3 من قراره 2165 (2014)، لمدة اثني عشر شهراً، أي حتى 10 تموز/يوليه 2021، باستثناء معابر الرمثا واليعربية وباب السلام الحدودية؛

3 - **يطلب** إلى الأمين العام أن يوافي المجلس بإحاطة شهرية وأن يقدم تقريراً بانتظام، كل 60 يوماً على الأقل، بشأن تنفيذ القرارات 2139 (2014) و 2165 (2014) و 2191 (2014) و 2258 (2015) و 2332 (2016) و 2393 (2017) و 2401 (2018) و 2449 (2018) و 2504 (2020) وهذا القرار وبشأن امتثال جميع الأطراف المعنية في سوريا، ويطلب كذلك إلى الأمين العام أن يواصل إدراج معلومات في تقاريره عن الاتجاهات العامة فيما يتعلق بإيصال مساعدات الأمم المتحدة الإنسانية عبر خطوط النزاع وعبر الحدود ومعلومات مفصلة عن المساعدات الإنسانية التي تسلّم في إطار عمليات الأمم المتحدة الإنسانية عبر الحدود، بما يشمل عدد المستفيدين ومواقع تسليم المعونة على صعيد المناطق وحجم الأصناف المسلّمة وصيغتها؛

4 - **يقرر** إبقاء المسألة قيد نظره الفعلي.

المرفق 2

رسالة مؤرخة 11 تموز/يوليه 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة

بالإشارة إلى رسالة رئيس مجلس الأمن المؤرخة 11 تموز/يوليه 2020 بشأن مشروع القرار المقدم من ألمانيا وبلجيكا فيما يتعلق ببند جدول الأعمال "الحالة في الشرق الأوسط" (S/2020/684).

ووفقا للإجراء المحدد لاتخاذ القرارات في ظل الظروف الاستثنائية الراهنة الناجمة عن جائحة فيروس كورونا، يسرني أن أشير إلى أن بلجيكا تصوت مؤيدة لمشروع القرار.

(توقيع) مارك بيكستين دو بوتسويرفا

السفير

الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة

المرفق 3

رسالة مؤرخة 11 تموز/يوليه 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم
للسين لدى الأمم المتحدة

أشكركم وأشكر فريقكم على الدعم القوي المستمر في تيسير إجراءات التصويت.
أرجو التكرم بالإحاطة علما بأن الصين تمتنع عن التصويت على مشروع القرار الذي قدمته ألمانيا
وبلجيكا فيما يتعلق ببند جدول الأعمال "الحالة في الشرق الأوسط" (S/2020/684).

(توقيع) جانغ جون

السفير

الممثل الدائم للسين لدى الأمم المتحدة

**رسالة مؤرخة 11 تموز/يوليه 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من المبعوث
الخاص للجمهورية الدومينيكية إلى مجلس الأمن**

بالإشارة إلى رسالتكم المؤرخة 11 تموز/يوليه 2020 بشأن مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2020/684، والمقدم في إطار بند جدول الأعمال المعنون "الحالة في الشرق الأوسط".

وبناء على تعليمات من حكومة بلدي، يمتنع وفد الجمهورية الدومينيكية عن التصويت على مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2020/684.

(توقيع) خوسيه سينغر وايسنغر

السفير

المبعوث الخاص للجمهورية الدومينيكية إلى مجلس الأمن

المرفق 5

**رسالة مؤرخة 11 تموز/يوليه 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم
لإستونيا لدى الأمم المتحدة**

يشرفني أن أبلغكم، وفقا للأحكام ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة، بأن وفد بلدي يصوت مؤيدا لمشروع القرار المتعلق بتقديم المساعدة الإنسانية عبر الحدود في سورية (S/2020/684)، المقرر اعتماده فيما يتعلق ببند جدول الأعمال المعنون "الحالة في الشرق الأوسط" في 11 تموز/يوليه 2020.

(توقيع) سفين يورغنسن

السفير

الممثل الدائم لإستونيا لدى الأمم المتحدة

رسالة مؤرخة 11 تموز/يوليه 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم
لفرنسا لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالفرنسية]

بالإشارة إلى رسالة رئيس مجلس الأمن المؤرخة 11 تموز/يوليه 2020، التي تدعو أعضاء المجلس إلى التصويت على مشروع القرار المتعلق بتقديم المساعدة الإنسانية عبر الحدود في سورية، في إطار بند جدول الأعمال المعنون "الحالة في الشرق الأوسط" (S/2020/684)، تصوت فرنسا مؤيدة للمشروع.

(توقيع) نيكولا دو ريفيير

السفير

الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة

المرفق 7

**رسالة مؤرخة 11 تموز/يوليه 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم
لألمانيا لدى الأمم المتحدة**

يشرفني أن أكتب إليكم ردا على الرسالة المؤرخة 10 تموز/يوليه من رئاسة مجلس الأمن التي بدأت فيها إجراء تصويت مكتوب تمشيا مع الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين أعضاء مجلس الأمن.

وفيما يلي تصويت جمهورية ألمانيا الاتحادية على مشروع القرار الذي قدمته ألمانيا وبلجيكا فيما يتعلق ببند "الحالة في الشرق الأوسط"، الوارد في الوثيقة S/2020/684:

تصوت جمهورية ألمانيا الاتحادية مؤيدة لمشروع القرار المذكور أعلاه.

(توقيع) كريستوف هويسغن

السفير

الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة

رسالة مؤرخة 11 تموز/يوليه 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم
لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم بالإشارة إلى رسالة الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة، بصفته رئيس مجلس الأمن، المؤرخة 11 تموز/يوليه 2020، بشأن مشروع القرار المتعلق بالبند "الحالة في الشرق الأوسط" (S/2020/684)، المقدم من بلجيكا وألمانيا.

وأشير هنا إلى أن إندونيسيا تصوت مؤيدة لمشروع القرار المذكور.

(توقيع) ديان تريانسياه دجاني

السفير

الممثل الدائم لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة

المرفق 9

**رسالة مؤرخة 11 تموز/يوليه 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم
للنيجر لدى الأمم المتحدة**

أكتب إليكم ردا على الرسالة المؤرخة 11 تموز/يوليه الموجهة من رئيس مجلس الأمن، التي تدعو أعضاء المجلس إلى الإعراب عن تصويتهم على مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2020/684، الذي قدمته بلجيكا وألمانيا في إطار بند جدول الأعمال المعنون "الحالة في الشرق الأوسط".

ووفقا للإجراءات المؤقتة المتفق عليها لاتخاذ القرارات خلال القيود المفروضة على وباء فيروس كورونا، أتشرف بأن أشير إلى أن جمهورية النيجر تقرر التصويت مؤيدة لمشروع القرار المذكور.

(توقيع) عبدو أباري

السفير

الممثل الدائم للنيجر لدى الأمم المتحدة

**رسالة مؤرخة 11 تموز/يوليه 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم
للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة**

يشرفني أن أقر باستلام رسالتكم المؤرخة 11 تموز/يوليه التي بدأت فيها إجراءات التصويت على مشروع القرار المتعلق بالبند المعنون "الحالة في الشرق الأوسط"، الوارد في الوثيقة S/2020/684.

ووفقا للإجراءات المتبعة في اتخاذ قرارات مجلس الأمن أثناء القيود المفروضة على التنقل في نيويورك بسبب جائحة فيروس كورونا، الواردة في الرسالة المؤرخة 27 آذار/مارس من رئيس مجلس الأمن (S/2020/253)، أتشرف بأن أبلغكم بأن الاتحاد الروسي يمتنع عن التصويت على مشروع القرار S/2020/684.

(توقيع) فاسيلي نيبينزيا

السفير

الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

المرفق 11

رسالة مؤرخة 11 تموز/يوليه 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة
لساننت فنسنت وجزر غرينادين لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أشير إلى مشروع القرار الذي قدمته بلجيكا وألمانيا بشأن تمديد الآلية العابرة للحدود في
سورية (S/2020/684).

وفي هذا الصدد، أود أن أبلغكم بأن ساننت فنسنت وجزر غرينادين تصوت مؤيدة لمشروع القرار
المذكور أعلاه.

(توقيع) إنغا روندا كينغ

السفيرة

الممثلة الدائمة لساننت فنسنت وجزر غرينادين لدى الأمم المتحدة

**رسالة مؤرخة 11 تموز/يوليه 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم
لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة**

أشير إلى رسالتكم المؤرخة 11 تموز/يوليه 2020 بشأن مشروع قرار مجلس الأمن بشأن بند جدول الأعمال المعنون "الحالة في الشرق الأوسط"، الوارد في الوثيقة [S/2020/684](#). يصوت وفد جمهورية جنوب أفريقيا مؤيدا لمشروع القرار المذكور أعلاه.

(توقيع) جيرى ماثيوز ماتجيبلا

السفير

الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة

المرفق 13

**رسالة مؤرخة 11 تموز/يوليه 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم
لتونس لدى الأمم المتحدة**

بالإشارة إلى الرسالة المؤرخة 11 تموز/يوليه 2020، الصادرة عن الممثل الدائم لألمانيا بصفته
رئيسا لمجلس الأمن، بشأن مشروع القرار الذي قدمته بلجيكا وألمانيا والوارد في الوثيقة (S/2020/684)، أود
أن أبلغكم بأن تونس تصوت مؤيدة لمشروع القرار ذلك.

(توقيع) قيس قبطني

السفير

الممثل الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة

**رسالة مؤرخة 11 تموز/يوليه 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال
للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة**

بالإشارة إلى رسالة رئيس مجلس الأمن المؤرخة 11 تموز/يوليه، تصوت المملكة المتحدة مؤيدة
مشروع القرار S/2020/684 فيما يتعلق ببند جدول الأعمال "الحالة في الشرق الأوسط".
ويرجى الاطلاع على تعليق تصويتنا المرفق (انظر المرفق 18).

(توقيع) جوناثان ألن

السفير

القائم بأعمال المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى

وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

المرفق 15

رسالة مؤرخة 11 تموز/يوليه 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة
للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة

فيما يتعلق بمشروع القرار الذي قدمته بلجيكا وألمانيا بشأن بند جدول الأعمال "الحالة في الشرق الأوسط" (S/2020/684)، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تصوت مؤيدة لمشروع القرار.

(توقيع) كيلي كرافت

السفيرة

الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة

**رسالة مؤرخة 11 تموز/يوليه 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم
لفييت نام لدى الأمم المتحدة**

بالإشارة إلى رسالة رئيس مجلس الأمن المؤرخة 11 تموز/يوليه 2020 المتعلقة بمشروع القرار
المتعلق بالبند المعنون "الحالة في الشرق الأوسط"، على النحو الوارد في الوثيقة S/2020/684، أود أن
أحيطكم علما بأن فييت نام تصوت مؤيدة لمشروع القرار المذكور.

(توقيع) دانغ دينه كوي

السفير

الممثل الدائم لفييت نام لدى الأمم المتحدة

بيان الممثل الدائم لبليجيكا لدى الأمم المتحدة، مارك بيكستين دو بويتسويريفا

لا يزال نحو 11 مليون سوري بحاجة إلى المساعدة الإنسانية والحماية. والاحتياجات عاجلة وتتمثل في الغذاء والماء والمأوى والمساعدة الطبية والرعاية. ومنذ عام 2014، أتاحت لهم العمليات عبر الحدود شريان حياة حقيقي، مما أتاح للأمم المتحدة وشركائها المنفذين ضمان تقديم المساعدة المنقذة للحياة عبر الحدود بمجرد إخطار السلطات السورية.

وعلى مدار الأشهر الماضية، بذل القائمون على صياغة مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2020/684 قصارى جهودهم من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن قرار لتجديد الآلية. لقد عملنا بحسن نية وبطريقة شاملة وشفافة مع جميع أعضاء مجلس الأمن. وتمثل المبدأ التوجيهي الوحيد الذي وضعناه في الواجب الإنساني المتعلق بتحسين مصير الأشخاص في الميدان.

وتوجد ثلاثة معايير في صميم هذه الولاية وكانت ضرورة مطلقة من منظور إنساني، ولا سيما في سياق الجائحة. وكما أشار إلى ذلك الأمين العام مرارا، فإن الفجوة التي خلفها إغلاق المعبر الحدودي في اليعربية في الشمال الشرقي في وقت سابق من هذا العام لا تزال مستمرة، ولا يزال السكان في حاجة ماسة إلى المعونة الطبية. وبعد جولات عديدة من المناقشات - وعمليات تصويت - ونظرا لتباين المواقف بين أعضاء المجلس، لم يكن أمام مجلس الأمن من خيار سوى اتخاذ قرار آخر لا يعكس الاحتياجات الإنسانية على أرض الواقع من أجل التوصل إلى حل وسط. ويعيش في منطقة حلب نحو 1.3 مليون شخص، من بينهم 800 000 من المشردين داخليا، من بينهم 500 000 طفل، وتلقوا المعونة الإنسانية اللازمة عن طريق معبر باب السلام الحدودي.

واليوم يوم حزين آخر. إنه يوم حزين ليس بالنسبة لمجلس الأمن فحسب، بل أيضا - وفي الغالب - للشعب السوري الذي يعيش في تلك المناطق. لقد كان كل من "اليعربية" و "باب السلام" معبرين حيويين لتقديم المساعدة الإنسانية التي يستحقها هؤلاء الناس، بأكفأ طريقة ممكنة. ومع ذلك، كان على المجلس أن يتخذ قراراً بالتوافق من أجل مصلحة ما يقرب من 3 ملايين مدني يعتمدون على معبر باب الهوى الحدودي. إن القرار الذي اتخذناه اليوم يسمح لباب الهوى بالبقاء مفتوحا لمدة 12 شهرا، مما سيسمح بتخطيط أفضل وقدرة أكبر على التنبؤ للعديد من المنظمات غير الحكومية التي تضمن، في ظل ظروف صعبة، نجاة الأشخاص الذين يعانون في إدلب وحولها. وهذه هي الأخبار السارة الوحيدة اليوم. وهذا هو سبب تقديم ألمانيا وبليجيكا مشروع القرار S/2020/684. ونود أن نشكر الأغلبية الساحقة من أعضاء المجلس على دعمهم النشط طوال العملية.

أخيرا، وفي هذا السياق، نحث السلطات السورية مرة أخرى على التعاون بدون تحفظ مع الأمم المتحدة وشركائها المنفذين في إيصال المعونة عبر خطوط المواجهة، بما يتماشى تماما مع الاحتياجات على أرض الواقع، وبما يخدم مصالح الشعب السوري.

بيان الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة، جانغ جون

[الأصل: بالإنكليزية والصينية]

إن موقف الصين الثابت هو أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يزيد المساعدة الإنسانية للشعب السوري على أساس احترام سيادة سورية وسلامتها الإقليمية. وتشجع الصين الأطراف المعنية على تكثيف الاتصالات والتعاون مع الحكومة السورية لتيسير دورها الإيجابي والمساعدة على إزالة العقبات التي تعترض سبيل الإغاثة الإنسانية عبر خطوط المواجهة لتلبية احتياجات الشعب السوري.

ولا تزال لدى الصين تحفظات بشأن الآلية العابرة للحدود. وبالنظر إلى الوضع الفعلي في سورية، فإن الصين لا تعترض على الإبقاء على الآلية العابرة للحدود في هذه المرحلة. وفي ذات الوقت تعتقد الصين أنه ينبغي تعديل الآلية العابرة للحدود وفقاً لذلك في ضوء التطورات على الأرض. وقد لاحظنا أن القرار الأخير الذي قدمته ألمانيا وبلجيكا (القرار 2533 (2020)) يعيد التأكيد على الالتزام بسيادة سورية واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية ويتضمن مزيداً من التعديل في الآلية العابرة للحدود. وهذه خطوة أخرى في الاتجاه الصحيح.

ولا بد من الإشارة إلى أن سنوات من الجزاءات غير القانونية قد أدت إلى تفاقم الأزمات الاقتصادية والإنسانية في سورية، ما أدى إلى تدمير سبل العيش وجلب معاناة لا توصف للمدنيين الأبرياء. وكذلك قوضت الجزاءات بشكل خطير قدرة سورية على الاستجابة لمرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وقد لاقت النداءات المتكررة التي وجهها الأمين العام غوتيريش والمبعوث الخاص بيدرسن من أجل رفع التدابير القسرية الانفرادية تأييداً ساحقاً من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. إننا نشكر أغلبية أعضاء مجلس الأمن الذين يؤيدون موقف الصين.

وفي ضوء جائحة كوفيد-19، يصبح رفع التدابير القسرية الأحادية الجانب أكثر أهمية وإلحاحاً لتحسين الوضع الإنساني في سورية. وتدعو الصين مجلس الأمن إلى معالجة هذه المسألة الحاسمة الأهمية، وتطلب من الأمانة العامة إجراء تقييم شامل بشأن أثر التدابير القسرية الانفرادية على الحالة الإنسانية في سورية. ونحث الولايات المتحدة على رفع تدابيرها القسرية الأحادية الجانب ضد سورية فوراً والتوقف عن إلحاق المزيد من الأذى بحياة الشعب السوري وسبل عيشه والتوقف عن تسييس المسألة الإنسانية وتقديم عروض سياسية تتسم بالنفاق وأن تظهر موقفاً مسؤولاً وروحاً إنسانية مع اتخاذ إجراءات ملموسة.

وأود أن أعتزم هذه الفرصة لأعيد التأكيد على أنه ينبغي أن تتناول المسألة السورية بنهج شمولي، يأخذ في الحسبان الجوانب السياسية والأمنية والإنسانية والمتعلقة بمكافحة الإرهاب والجوانب الأخرى ككل. وتدعو الصين الأطراف المعنية إلى تعزيز الحوار والتشاور، وإلى العمل بنشاط على تعزيز عملية سياسية بقيادة سورية ومملوكة سورية. وستواصل الصين القيام بدور مسؤول وبناء في الجهود الرامية إلى التوصل إلى تسوية سلمية وعادلة ومناسبة للمسألة السورية في وقت مبكر.

المرفق 19

بيان المبعوث الخاص للجمهورية الدومينيكية لدى مجلس الأمن، خوسيه سنغر وايسنغر

قررت الجمهورية الدومينيكية الامتناع عن التصويت على النظر في القرار 2533 (2020) الذي قدمه المشاركون في الصياغة بشأن الملف الإنساني فيما يتعلق بالحالة في الجمهورية العربية السورية.

وأود في البداية أن أعيد التأكيد بأقوى العبارات على دعم الجمهورية الدومينيكية الكامل لألمانيا وبلجيكا. ولمارك بيكستين دي بويتسويرفا وكريستوف هويسغن وفريقيهما، أقول إن هذا القرار ليس له علاقة بأي حال من الأحوال بالدور الذي اضطلعوا به بدأب وصير كمشاركين في الصياغة. هذا قرار يستند بشكل فريد إلى النقاط التالية.

إننا نشعر بخيبة الأمل لأن مجلس الأمن لم يتمكن مرة أخرى من التصدي بصورة جماعية وبناءة لواحدة من أكبر المآسي الإنسانية في عصرنا. فاحتياجات الشعب السوري الإنسانية احتياجات ملحة. وقد كان لعشر سنوات من النزاع آثار مدمرة على السكان المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال والمشردون بصفة خاصة.

وقد كانت الآلية العابرة للحدود شريان حياة بالنسبة لهم منذ إنشائها حتى الآن. والآن وفي خضم جائحة عالمية، إلى جانب هجوم محتمل آخر يلوح في الأفق وحالة اقتصادية مدمرة، قد يواجه السوريون فصلا آخر في كابوسهم، ربما الأسوأ.

ومع ذلك أدار المجلس ظهره لذلك الواقع. وعلى الرغم من أننا جددنا الآلية، فإننا لم نكن على قدر التحدي الهائل الذي ووجهنا به. فستكون لإخفاقنا في إعادة فتح معبر البعربية الحدودي وقرارنا بإغلاق معبر باب السلام عواقب وخيمة على حياة مئات الآلاف من الأطفال.

من نحن لنحدد مستقبلهم؟ أليس من المفترض أن نيسر المساعدة الإنسانية والحماية التي يحق لهم الحصول عليها؟ وإلى من سيلجأون الآن بعد توقف العديد من الخدمات التي كانوا يتلقونها بفضل الآلية العابرة للحدود؟

إن التسييس الصارخ للقرار الذي اتخذناه للتو ليس أمرا ينبغي لنا أن نفخر به. وما زلنا نأمل أن يتمكن المجلس من التغلب على الخلافات والانقسامات والمخاوف الكثيرة التي تحول دون اتخاذه لقرارات إنسانية قائمة على المبادئ تتمحور حول الناس.

بيان الممثل الدائم لإستونيا لدى الأمم المتحدة، سفين يورغنسون

يمكننا أن نعبر خط النهاية هذا مع اليوم، بعلمنا أن المساعدات الإنسانية ستعبر حدود سورية غدا. وسيستمر الملايين من الناس في الحصول على المساعدة التي يحتاجون إليها حاجة ماسة.

فقد كفلت الجهود الدؤوبة التي بذلتها ألمانيا وبلجيكا - ممثلهما الدائمان وفريقاهما - شريان حياة آخر لمدة عام لأهالي إدلب. إننا نشكرهما على تقانيهما، ونتوجه بأسمى آيات الاحترام إلى جميع العاملين في المجال الإنساني في الميدان.

ولم يكن التوصل إلى هذا الحل التوفيقي النهائي سهلاً. فقد استخدمت موسكو مرة أخرى أساليب مماثلة، في محاولة لإثارة خلافات بين أعضاء المجلس، الذين صوتوا بالفعل مرتين لصالح مقترحات القائمين بالصياغة، ليروا روسيا والصين تمارسان حق النقض مرتين ضد مشروع النصين. وكانت تلك نتيجة مباشرة لمواصلة موسكو لأهدافها السياسية والعسكرية في سورية بدلا من السهر على حماية المبادئ الإنسانية.

لقد أدنا هذا النوع من التلاعب غير المسؤول بحياة البشر في كانون الثاني/يناير (انظر [S/PV.8700](#))، وندينه مرة أخرى اليوم. فالتحول من أربعة معابر قبل نصف عام إلى معبر واحد اليوم ستكون له عواقب كارثية على ملايين المدنيين في سورية. وقد صوتنا، مثل العديد من الحاضرين، مؤيدين قرار المشاركين في القيام بصياغة القرار [2533 \(2020\)](#)، لسبب واحد فقط - حتى يتمكن هؤلاء الناس من البقاء على قيد الحياة ومقاومة هذا الظلم.

المرفق 21

بيان الممثل الدائم لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة، ديان تريانسياه دجاني

يسر إندونيسيا أن المجلس اتخذ أخيراً القرار 2533 (2020) بشأن الآلية العابرة للحدود في سورية. إننا نعلم أن هذا القرار لا يرضي الجميع. غير أن وفد بلدي يعتقد أن النص الذي قدمه المشاركون في الصياغة هو نتاج لحل وسط فيما بين أعضاء المجلس، وهو بمثابة صيغة عاجلة للمجلس لمواصلة مساعدة الشعب السوري. ويشكر وفد بلدي، في ذلك السياق، المشاركين في الصياغة، ألمانيا وبلجيكا، على جهودهما الدؤوبة والتزامهما بتيسير العملية برمتها.

فمن الواضح أن مسألة الحالة الإنسانية في سورية لن تحل كاملاً بمجرد الإذن بهذه الآلية وحده. ونشجع جميع الأطراف الرئيسية على أن تظل ملتزمة بتعهداتها بحماية المدنيين بموجب القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، لا سيما لضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين في جميع أنحاء سورية دون تأخير.

ويود وفد بلدي أن يؤكد مرة أخرى على أهمية زيادة عمليات إيصال المساعدات عبر الخطوط، بالتعاون الوثيق مع الحكومة السورية والأمم المتحدة والشركاء الرئيسيين في مجال المساعدة الإنسانية. والواقع أن هناك حاجة إلى مزيج من عمليات إيصال المساعدات عبر الحدود وعبر الخطوط من أجل استدامة المساعدة الإنسانية.

ومسؤولية المجلس لا تنتهي بهذا القرار. فلا تزال هناك مهام كثيرة ينبغي أن نقوم بها للتخفيف من تأثير النزاع على الشعب السوري.

بيان البعثة الدائمة للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

لقد امتنع الوفد الروسي عن التصويت على القرار 2533 (2020)، بشأن تمديد آلية إيصال المساعدات الإنسانية عبر الحدود إلى سورية.

ويجسد تصويتنا موقف روسيا المبدئي بشأن آلية عبور الحدود. وقد أنشئت هذه الآلية في عام 2014، عندما تعذر إيصال المساعدات إلى أجزاء معينة من سورية من داخل البلد. ومنذ ذلك الحين، تغيرت الحالة. فقد استعادت الحكومة السورية سيطرتها على معظم أراضي البلد. وهذا يعني أن المساعدات الإنسانية يمكن، بل يجب، إيصالها وفقاً لمبادئ قرار الجمعية العامة 46/182 والقانون الدولي الإنساني. وفي الوقت نفسه، استرشدنا بنية مساعدة السكان السوريين الذين يعانون حالة إنسانية صعبة بسبب النزاع الطويل الأمد في هذا البلد.

ونظراً لموقفنا الثابت، اتخذت خطوة هامة أخرى نحو الإلغاء التدريجي لآلية عبور الحدود. وهذه الخطوة تستبعد معبر باب السلام، الذي لم يغط سوى 14 في المائة من جميع عمليات إيصال المساعدات عبر الحدود من خارج سورية. وفي الوقت نفسه، مدد مجلس الأمن عمل آلية عبور الحدود من معبر باب الهوا لمدة 12 شهراً أخرى. وسيستمر تقديم المساعدات الإنسانية إلى هذه المنطقة من مناطق سورية بشكل منتظم ودون انقطاع.

وقد أكدنا مراراً وتكراراً أن آلية عبور الحدود في سورية لا تجسد الحد الأدنى من متطلبات القانون الدولي الإنساني. وما زالت الأمم المتحدة بدون وجود في منطقة تخفيف التوتر في إدلب، التي يسيطر عليها الإرهابيون والمقاتلون الدوليون. ولذلك يستحيل رصد كيفية إيصال المساعدات الإنسانية وتحديد هوية المستفيدين النهائيين منها. وليس سرا أن الجماعات الإرهابية التي حددها مجلس الأمن تسيطر على مناطق معينة من منطقة تخفيف التوتر وتستخدم المعونة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة كأداة للضغط على السكان المدنيين وللاستفادة علناً من هذه المعونات. وهناك أدلة متزايدة مباشرة وغير مباشرة على هذه الأعمال.

وعلاوة على ذلك، فقد استخدمت بعض الجهات الفاعلة الخارجية هذه الآلية العابرة للحدود كأداة لتوطيد الخطوط الفاصلة في سورية، مما يعرض سلامة سورية للخطر من خلال تفكيك مناطقها. وهذا يتنافى مع مبدأ احترام سيادة الجمهورية العربية السورية وسلامتها الإقليمية، وهو مبدأ تكرر تأكيده في قرارات مجلس الأمن، بما فيها هذا القرار. وتذكر كيف حاول عدد من زملائنا جاهدين في كانون الثاني/يناير الماضي معارضة إغلاق معبر اليعربية الحدودي، الذي تم إيصال شحنات إنسانية عبره إلى شمال شرق سورية في إطار آلية عبور الحدود (انظر S/PV.8700). وقد ضلّلوا المجتمع الدولي باستمرار قائلين أنه لا توجد طرق أخرى لمساعدة السكان المدنيين في تلك المنطقة.

وثبت أن ذلك كان مجرد لعبة سياسية. وبعد إغلاق معبر اليعربية، أعربت الحكومة السورية عن استعدادها لتسيق عمليات إيصال المساعدات الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة من دمشق على وجه السرعة. وبعد تأخيرات طويلة من الوكالات الإنسانية، قامت منظمة الصحة العالمية في 4 تموز/يوليه بإيصال شحنة أخرى من المعونة الإنسانية عبر خطوط الطرق إلى محافظة الحسكة. وفي المجموع، ومنذ بداية عام 2020، عندما أُغلق معبر اليعربية، تم تسليم المزيد من المعونة الإنسانية إلى شمال شرق سورية

مقارنة بالسنوات السابقة، بما في ذلك من خلال المعبر الحدودي المذكور أعلاه. وهذه حقيقة غنية عن البيان. وفي الوقت نفسه، فإن عمليات إيصال المساعدات الإنسانية التي وافقت عليها حكومة الجمهورية العربية السورية تتجه إلى المناطق والمرافق الطبية الخاضعة لسيطرتها، فضلا عن المناطق والمرافق الطبية التي تديرها السلطات الكردية. وهذا يثبت أن الحكومة السورية تتقيد بمبدأ عدم التمييز في إيصال المساعدات الإنسانية.

وقد أكدت الحكومة السورية استعدادها لإيصال إمدادات إنسانية عبر الخطوط إلى منطقة تخفيف التوتر في إدلب. غير أن هذه الجهود تُعرقل. وندعو الأمم المتحدة على وجه السرعة إلى ترتيب وزيادة عمليات إيصال المساعدات الإنسانية إلى جميع أنحاء سورية من داخل البلد، بما في ذلك إدلب.

وفيما يتعلق بنص القرار المتخذ، لا يسعنا إلا أن نلاحظ الكيفية التي عارض بها على نحو يائس زملاؤنا الغربيون تجسيد القرار للأثر السلبي للجزاءات الانفرادية التي فرضوها على سورية. فهذه التدابير القسرية لا تقوض الحالة الاجتماعية والاقتصادية في سورية بشكل خطير فحسب، بل تعرقل أيضاً أنشطة العديد من المنظمات الإنسانية غير الحكومية المستعدة لمساعدة السكان في الأراضي التي تسيطر عليها السلطات الرسمية السورية. وما يسمى بالإعفاءات الإنسانية من نظم الجزاءات لا طائل منها. وهذا ما يؤكد العاملين في المجال الإنساني أنفسهم. وللجزاءات أثر بتسبب في الشلل إذ أن المنظمات غير الحكومية والبلدان الثالثة تخشى أن تفرض عليها الجزاءات إن تعاونت مع السلطات في دمشق.

واقترحنا أن يطلب القرار إلى الأمين العام إعداد تقرير عن تقييم أثر الجزاءات الغربية على الاقتصاد السوري ومدى تأثيرها على المواطنين العاديين وتقديم المساعدة الإنسانية. وكان زملاؤنا الغربيون على استعداد للتضحية بكامل آلية عبور الحدود للحيلولة دون اعتماد هذا التعديل. وعلى الرغم من هذا النفاق، لا يمكنهم إخفاء الحقيقة. إن عرقلة تعديلنا مرة أخرى كشفت عن معاييرهم المزدوجة.

ونود أيضا أن نلاحظ أن المشاركين في صياغة القرار تجاهلوا شواغلنا المبدئية منذ البداية. وقد أجبرنا ذلك على معارضة مشروع القرار الألماني - البلجيكي مرتين وعرض نصوصنا البديلة. ولولا ذلك لكان بإمكاننا أن نتجنب اعتماد القرار في آخر لحظة بعد انتهاء صلاحية آلية عبور الحدود من الناحية التقنية. ونود أن نذكر المشاركين في صياغة هذا القرار، فضلا عن القائمين بالصياغة بشأن ملفات أخرى في مجلس الأمن، بأن ما يسمى بالقيام بالصياغة ليس امتيازاً بل مسؤولية خاصة تجاه أعضاء مجلس الأمن الآخرين، وكذلك تجاه المجتمع الدولي بأسره.

ومع ذلك، فقد تحققت النتيجة. ويعتزم الاتحاد الروسي أن يتبع أحكام القرار بصورة متسقة وشفافة. ونأمل أن يتوقف زملاؤنا الغربيون عن تجاهل تطور الحالة في سورية وأن يشجعوا العاملين في المجال الإنساني على الصعيد الدولي على التعاون مع السلطات الرسمية في دمشق. وعلى الرغم من أن جزءاً من السكان المدنيين في سورية لا يزالون بحاجة إلى المعونة الإنسانية التي يتم إيصالها من خلال آلية عبور الحدود، فقد حان الوقت للانتقال إلى المساعدة الإنسانية المقدمة وفقاً للقانون الدولي الإنساني.

بيان الممثلة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين لدى الأمم المتحدة، إنغا روندا كينغ

لا تزال سانت فنسنت وجزر غرينادين تشعر بقلق بالغ إزاء الحالة الإنسانية في سورية. فمسير ملايين السوريين يرتهن بالحفاظ على آلية عبور الحدود. ولذلك أيدنا القرار 2533 (2020) من أجل الكرامة الإنسانية.

لقد كان موقفنا وسيظل دوماً هو أننا نؤيد ترتيبات إيصال المساعدات الإنسانية على النحو الأمثل، من خلال جميع الطرائق، لضمان تقديم المعونة على نحو سريع ومباشر ودون انقطاع. وفي الواقع، لا توجد حلول مثالية في هذه الظروف، ونحن نسترشد بالمسؤولية عن ضمان إيصال المساعدة الإنسانية المنقذة للحياة إلى الذين يعتمدون عليها.

لقد ازدادت الحاجة إلى تعزيز الاستجابة الإنسانية من خلال عمليات الإيصال عبر الخطوط الآن أكثر من أي وقت مضى للمساعدة في سد الثغرات الحالية. ولذلك، نشجع على زيادة التعاون في هذا الصدد. ونشيد بجهود المشاركين في الصياغة - بلجيكا وألمانيا - في تيسير المناقشات بشأن هذه المسألة. وفيما يتعلق بمسائل معقدة على هذا النحو، حيث تتزاحم وتتعدد الشواغل وتختلف المنظورات، فلا يمكن المبالغة في ضرورة اتباع نهج شامل وتساوري.

وسوف يستمر تفاقم الوضع الإنساني في سوريا في غياب حل سياسي للنزاع. ولذلك يجب أن نواصل العمل معاً لتحقيق أهداف القرار 2254 (2015).

بيان القائم بأعمال المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جوناثان آلن

تعرب المملكة المتحدة عن امتنانها لتصميم الوفدين الألماني والبلجيكي ومهارتهما الدبلوماسية ماهرة في التوصل إلى القرار 2533 (2020). وعمل المشاركون في الصياغة بلا كلل من أجل تحقيق ما أبلغتنا به الأمم المتحدة وشركاؤها في مجال المساعدات الإنسانية من مستلزمات لتلبية احتياجات الملايين من الأشخاص في سوريا.

ومن المؤسف أن روسيا والصين قد أعاقتا جهود المشاركين في الصياغة لأداء هذه المهمة. وقد اعترضتا مرتين هذا الأسبوع على مشاريع قرارات حظيت بتأييد ساحق في مجلس الأمن. وصوتتا مرتين لمنع تدفق المساعدات إلى البعض من أكثر الناس ضعفا في العالم اليوم. ووضعنا مرتين اعتباراتهما السياسية أولا قبل إنقاذ الأرواح البشرية.

ونشعر بخيبة الأمل لأنه لم يترك للمجلس خيار آخر سوى الموافقة على قرار لا يلبى الاحتياجات الإنسانية للشعب السوري. فهو يحد من إمكانية وصول المساعدات الإنسانية ويعرض حياة الناس للخطر. ونكرر شكرنا للمشاركين في الصياغة على جهودهما الدؤوبة: إذ أن المسؤولية عن هذا الوضع تقع على عاتق روسيا والصين.

والتزمت المملكة المتحدة بتقديم أكثر من 3.3 بليون جنيه إسترليني استجابة للأزمة السورية منذ عام 2012. وتشمل هذه دعم إنقاذ الأرواح عن طريق توفير المأوى والمساعدة الطبية والمياه والغذاء لضحايا العنف في جميع أنحاء سوريا والمنطقة المحيطة بها. إن المعونة الإنسانية ليست أداة سياسية يمكن المساومة عليها وينبغي أن تستند إلى الحاجة الإنسانية فحسب. ولذلك فإن المساعدة الكبيرة التي تقدمها المملكة المتحدة لنداء الأمم المتحدة المتعلق بسوريا ليست مسيسة. وتواصل الأمم المتحدة وشركاؤها في المجال الإنساني توزيعها وفقا للاحتياجات في جميع أنحاء سوريا، في المناطق التي يسيطر عليها النظام وغيرها.

ونعتقد أن الوصول عبر الحدود وخطوط النزاع أمر حيوي لإيصال المساعدات إلى شمال شرق وشمال غرب سوريا، لا سيما بالنظر إلى الحاجة إلى التأهب لمواجهة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والتصدي له. وأدى فقدان معبر اليعربية الحدودي قبل ستة أشهر إلى شل نظام الرعاية الصحية في أجزاء من شمال شرق سوريا. لقد كانت الأمم المتحدة واضحة في قولها بأن عمليات التسليم عبر الخطوط من داخل سوريا لم تكن كافية لسد الفجوة التي خلفها إنهاء المساعدات عبر الحدود من قبل روسيا والصين في وقت سابق من هذا العام.

ويؤدي فقدان معبر باب السلام الحدودي اليوم إلى حرمان 1.3 مليون شخص في شمال غرب سوريا من المساعدات الإنسانية التي يعتمدون عليها عبر الحدود. وسمعنا خلال الأيام القليلة الماضية عن مزيد من حالات الإصابة بمرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في تلك المنطقة. ولذلك فإن فقدان ذلك المعبر سيعوق قدرة وكالات المعونة على التصدي بفعالية لتفشي الفيروس فيها.

ولا تزال الحالة الإنسانية في سوريا متدهورة. ويلقي تقليص عمليات العبور مسؤولية إضافية على عاتق السلطات السورية لضمان وصول المساعدات الحيوية إلى جميع الفئات السكانية الضعيفة. ونحثها على تحسين الوصول عبر الخطوط تمشيا مع طلبات وكالات الأمم المتحدة. كما نحثها على الكف عن

جهودها الرامية إلى استغلال المعونة الإنسانية لمكافأة المجتمعات التي يعتبرونها موالية مع معاقبة تلك التي يرونها غير موالية. ونرى أدلة على هذه السياسة في البيانات الواردة في تقارير الأمين العام التي تصدر كل شهرين استجابة لطلبنا الحصول على معلومات أكثر تفصيلاً عن المكان الذي تُمنع فيه الأمم المتحدة وشركاؤها في مجال المساعدة الإنسانية من الوصول المستدام. وبالإضافة إلى ذلك، ندعو إلى الالتزام الصارم بالمبادئ والمعايير المتعلقة بالمساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة في سوريا. ونتطلع إلى أحدث المعلومات التي يقدمها الأمين العام إلى المجلس ونشكره على قيادته في هذا الشأن.

إن من دواعي الأسف الشديد أن روسيا والصين اختارتا هذا الأسبوع ممارسة السياسة في مجال المعونة الإنسانية في وقت يكافح فيه العالم والمنطقة فيروس كورونا. وستسفر ممارستهم هذه عن خسائر في الأرواح وزيادة المعاناة الإنسانية.

بيان الممثلة الدائمة للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، كيلي كرافت

لقد كافح مجلس الأمن منذ أسابيع لمعالجة جهود اثنين من أعضائه لإنهاء تقديم المساعدات الإنسانية إلى الشعب السوري عبر الحدود. ووجهت المفاوضات التي جرت بحسن نية بالتعنت والازدراء، بينما تواجه مشاريع القرارات بحق النقض مراراً وتكراراً على نحو لا يمكن تفسيره.

بيد أن المجلس بين اليوم أن العزم والوحدة مزيج فعال. وعمل مجلس الأمن اليوم باسم الشعوب نفسها التي وُضع ميثاق الأمم المتحدة لحمايتها. وتشكر الولايات المتحدة المشاركين في الصياغة بلجيكا وألمانيا على إدارتهما المسؤولة لهذه المفاوضات، وتشكر مرة أخرى جميع أعضاء المجلس الذين دافعوا عن الصواب. اليوم أنقذنا أرواحاً.

ولكيلا نخطئ، فالقرار 2533 (2020) ليس هو ما كافحت الولايات المتحدة وأغلبية المجلس من أجله على مدى الأسابيع الستة الماضية - أو في الواقع خلال الأشهر الستة الماضية. كما أن هذا القرار ليس ما حثت الأمم المتحدة والأمين العام أنطونيو غوتيريش وعشرات المنظمات غير الحكومية العاملة في سوريا المجلس مراراً وتكراراً على اتخاذه.

لكن واصلت الولايات المتحدة وأغلبية أعضاء المجلس التصميم من خلال تسع جولات من التصويت هذا الأسبوع لضمان استمرار قوافل المساعدات التابعة للأمم المتحدة المحملة بالأغذية واللقاحات وغيرها من المواد الإنسانية في العبور إلى سوريا من تركيا لمدة عام آخر. ومنحنا الطمأنينة والأمل لملايين المدنيين السوريين الذين اعتمدوا على آلية الأمم المتحدة لتقديم المعونة منذ بدء العمليات عبر الحدود في عام 2014.

ولأجل الوضوح فإن نتائج اليوم قد جعلنا نشعر بالاشمئزاز والغضب من فقدان معبري باب السلام واليعربية الحدوديين. ف خلف تلك الأبواب المغلقة هناك الملايين من النساء والأطفال والرجال الذين ظنوا أن العالم قد سمع نداءاتهم. وصحتهم ورفاههم معرضان الآن لخطر كبير.

ومع ذلك، فليس هناك شك في أن الإنز الصادر عن المجلس بالوصول الإنساني عبر الحدود عبر باب الهوا لمدة 12 شهراً يعد انتصاراً بالنظر إلى استعداد الاتحاد الروسي وجمهورية الصين الشعبية لاستخدام حق النقض لإحداث تخفيض كبير في المساعدة الإنسانية. ويجب ألا ينهي هذا النصر الرسمي كفاحنا من أجل تلبية الاحتياجات الإنسانية المتزايدة في سوريا - فذلك الكفاح لم ينته بعد.

وندرك تماماً أن نظام الأسد لم يثبت بعد أنه مستعد لإنهاء الحرب ضد الشعب السوري. وإلى أن يتخذ نظام الأسد وداعموه الخطوات الضرورية التي لا رجعة فيها لتحقيق الحل السياسي اللازم لإنهاء هذا النزاع على النحو المبين في القرار 2254 (2015) فإن الولايات المتحدة وحلفاءنا سيقفون إلى جانب الشعب السوري لضمان وصول المعونة الإنسانية التي يستحقونها إلى جميع المحتاجين.

ولن نتراجع أبداً عن ذلك، وسنأمل دائماً في مستقبلهم وسنواصل الوقوف إلى جانبهم.

بيان الممثل الدائم لفيت نام لدى الأمم المتحدة، دانغ دينه كوي

يود وفدي أن يشيد بالجهود الدؤوبة التي يبذلها المشاركون في الصياغة، فضلاً عن الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن، للتوصل إلى اتفاق اليوم.

إن توسيع نطاق آلية المساعدة الإنسانية عبر الحدود في سورية أمر بالغ الأهمية بالنسبة للاستجابة الإنسانية المستمرة والمنقذة للحياة في ذلك البلد. وتدعو فيت نام باستمرار إلى مواصلة المساعدة الإنسانية، ولهذا الغرض، صوتت لصالح مشاريع قرارات من شأنها أن تساعد على تجديد ولاية الآلية، بما في ذلك القرار 2533 (2020).

إن تدهور الحالة الإنسانية، إلى جانب أثر جائحة مرض فيروس كورونا والمصاعب الاقتصادية الشديدة، ما فتئ يعرض حياة الملايين من الناس للخطر ويجعل مهمتنا لتلبية احتياجاتهم أكثر أهمية من أي وقت مضى. ولذلك، ندعو المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، إلى مواصلة تحسين الدعم الإنساني لسورية على أساس احتياجات الشعب على الأرض. ومن المهم أيضاً الحفاظ على الوحدة وتعزيزها بشأن هذه المسألة الإنسانية.

ونحث الحكومة السورية، التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تسوية المسائل الإنسانية في البلد، على تعزيز تعاونها مع جميع الأطراف المعنية، بما فيها الأمم المتحدة، من أجل تعزيز الاستجابة الإنسانية في سورية، بما في ذلك من خلال العمليات عبر خطوط التماس. ومن المهم أيضاً ضمان وصول الإغاثة الإنسانية إلى أكثر السكان ضعفاً في جميع أنحاء سورية على نحو آمن ودون عوائق وبشكل مستدام.

قد تكون المساعدة الإنسانية هي الشرط الضروري لإنهاء معاناة الشعب السوري، ولكنها لا تزال قاصرة. ويود وفد بلدي أن يؤكد مجدداً على الأهمية الحيوية للتوصل إلى حل دائم للمسائل الإنسانية في سورية، بالعمل على إيجاد حل سياسي شامل يتماشى مع القرار 2254 (2015)، بما يتفق تماماً مع المبادئ الأساسية للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك الاحترام الكامل للسيادة والسلامة الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.